

## تقرير مجلس الإدارة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020

المساهمون الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أتقدم بتقرير أداء جلفار للهندسة والمقاولات ش م ع ع ( الشركة الأم ) وشركاتها التابعة والشقيقة ( يشار إليها معاً بالمجموعة الموحدة) للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020 م كالتالي :-

### الأداء المالي

المجموعة الموحدة (بالآلاف ريال)		الشركة الأم (بالآلاف ريال)		
نصف سنوية 2019	نصف سنوية 2020	نصف سنوية 2019	نصف سنوية 2020	
126,941	110,761	117,771	104,756	الإيرادات
14,612	(1,066)	12,959	(1,962)	الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء
5,575	(8,246)	4,730	(8,304)	ربح العمليات
3,405	(10,986)	2,594	(11,044)	الربح قبل الضريبة
2,480	(11,116)	1,797	(11,044)	صافي الربح بعد إستقطاع الضريبة

### التشغيل :

لقد تكبدت المجموعة خسارة وقدرها 116.11 مليون ريال عماني في النصف السنوي 2020 بسبب خسارة العمليات التي تعزى لتجاوز المدة والتكلفة في مشاريع كبيرة للشركة. لقد إنخفضت الإيرادات بنسبة 13% تقريباً مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 بسبب تأثيرات جائحة كوفيد 19 والإغلاق والإجراءات المتخذة للسيطرة على الجائحة.

لدى الشركة الأم ذمم مدينة معتمدة بأكثر من 42 مليون ريال عماني كما في تاريخ التقرير والتي تجاوزت ميعاد إستحقاقها من جهات حكومية وكيانات مرتبطة بها. ما زالت الشركة تتعرض للتكلفة العالية للفائدة بسبب التأخير في دفعات الذمم المدينة المستحقة. تسبب التأخير في إستلام الذمم المدينة التي تجاوزت ميعاد إستحقاقها في نقص التدفق النقدي للشركة ونتج عنه أن تنفيذ مشاريع معينة لم يكن على الوجه الأمثل بجانب تأخير في إكمال مشاريع معينة.

إن مجلس الإدارة وإدارة الشركة يعملان معاً بشكل لصيق في العديد من الإجراءات لإعادة الهيكلة للشركة، لتقليل مصروفات التشغيل وتحصيل الذمم المدينة التي تجاوزت موعد إستحقاقها بغرض تغطية الخسائر المتراكمة وتقوية المركز المالي للشركة.

لقد اثر التراجع الإقتصادي على أداء الشركات التابعة لجلفار بسلطنة عمان والتي تكبدت خسارة بلغت 93 ألف ريال عماني في النصف السنوي 2020 مقارنة بربح وقدره 688 ألف ريال عماني في النصف السنوي 2019. وعلى الرغم من ذلك، ساهمت الشركة الشقيقة في الكويت مساهمة إيجابية حيث حققت ربح للمجموعة وقدره 83 ألف ريال عماني في النصف السنوي 2020 مقارنة بربح وقدره 109 ألف ريال عماني في النصف السنوي 2019 .

### النظرة المستقبلية

تم إسناد عقود مقاولات جديدة للشركة الأم خلال النصف السنوي 2020 بقيمة 21 مليون ريال عماني تقريباً . شملت العقود التي تم إسنادها للشركة تشييد خط أنابيب نفط 16 بوصة والمرافق المرتبطة به من شركة النفط العمانية بما يقارب 12 مليون ريال عماني و مشروع تأهيل مدرج الطائرات في فهود من شركة تنمية نفط عمان بقيمة تقريبية 9 مليون ريال عماني . إضافة إلى ذلك فإن إسناد مشروع جديد يتمثل في " ازدواجية طريق أدم / ثمريت – الجزء 4 " بمبلغ 115.045 مليون ريال عماني في 2 يوليو 2020 ، عمل على مزيد من تقوية دفتر طلبيات أعمال الشركة والذي بلغ 450 مليون ريال عماني كما في فترة التقرير. وبجانب الجهود الحثيثة للشركة فإن هذا المركز القوي لطلبات أعمال الشركة يوفر توقع إيجابي للشركة لتجاوز الأزمات والصعوبات الإقتصادية ويضعها في طريق النمو والتنوع وبناء القدرات في المستقبل.

يتوقع تراجع الإقتصاد العماني في العام 2020 بسبب إنخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد 19 والتي تمثل تحديات رئيسية لسلطنة عمان والتي بحاجة إلى تجاوزها على المدى القصير. ويتوقع حدوث تراجع في النمو مع تراوح أسعار النفط في مستوى 40 دولار للبرميل وضعف الطلب على النفط. كما يتوقع أن تواجه الشركة تحديات كبيرة خلال الفترة المتبقية من العام 2020 بجانب ضغوط مرتبطة بتسليم المواد وتقديم الخدمات من المصادر الداخلية والخارجية في الوقت المتفق عليه بجانب الأثر المترتب على ذلك في أداء الشركة.

كما تتوقع الشركة أن تواجه تحديات على صعيد التدفق النقدي مع ضغوط تتعلق بتحصيل الذمم المدينة من العديد من العملاء. تقوم الإدارة بوضع إستراتيجيات للرقابة على التكلفة وترشيد إستخدام الموارد وخطط للتعامل والمتابعة اللصيقة مع العملاء لضمان تحصيل الذمم المدينة القائمة.

ولبتمراراً لما ذكر أعلاه، تتوقع إدارة الشركة الحصول على أعمال عقود في المستقبل القريب مع وجود عدد مقدر من المناقصات قيد التقييم في العديد من القطاعات والعملاء. كما نتوقع بدرجة معقولة الحصول على عدد من تلك المناقصات والتي سوف تضمن ثبات وإستدامة مركزنا القوي في سوق أعمال المقاولات.

### شكر وعرفان :

يطيب لنا أن نؤكد ولاءنا التام لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه - وحكومته الرشيدة وكافة الوزارات ، ومساندتنا في جهودهم ومساعدتهم لمزيد من البناء على هذا الإرث المميز الذي أرسى قواعده المغفور له حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور المعظم –طيب الله ثراه- ولتوفير الفرص للقطاع الخاص للإسهام في تطوير الإقتصاد العماني.

كما يتوجه المجلس بالشكر والتقدير لعملائنا الكرام، البنوك والمؤسسات المالية، الإستشاريين والموردين ومقدمي الخدمات وكافة المساهمين على كريم تعاونهم ودعمهم المتواصل. والشكر موصول أيضاً لجميع العاملين وإدارة الشركة لإلتزامهم وتفانيهم في العمل.

ماجد بن سالم بن سعيد آل فنه العريمي  
رئيس مجلس الإدارة

## تقرير مدقي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي  
شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش.م.ع.ع.)  
ص.ب : ٥٣٣  
الرمز البريدي : ١١٣  
سلطنة عمان

### تقرير عن تدقيق البيانات المالية المنفصلة

#### الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المنفصلة ("البيانات المالية المنفصلة") لشركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش.م.ع.ع.) ("الشركة الأم") ، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ و بيان الدخل الشامل ، بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية المنفصلة للفترة من ١ يناير ٢٠٢٠ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ، وإيضاحات البيانات المالية المنفصلة ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، باستثناء التأثير المحتمل للأمور الموضحة في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، إن البيانات المالية المنفصلة المرفقة تُظهر بصورة عادلة ، من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي المنفصل للشركة الأم كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وأدائها المالي المنفصل وتدفقاتها النقدية المنفصلة للفترة من ١ يناير ٢٠٢٠ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

#### أساس الرأي المتحفظ

أ) كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ، قامت الشركة الأم بإظهار دائنتين متتبعين في بيان المركز المالي المنفصل بمبلغ ٤٩,٧٦٤ ألف ريال عماني. لقد طلبنا تأكيدات الرصيد على أساس العينات. لم نلق تأكيدات بأرصدة دائنة تجارية تصل إلى ٢,٧٦٣ ألف ريال عماني. من التأكيدات المستلمة ، لاحظنا فرقاً قدره ٢,٤٠٦ ألف ريال عماني كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. وبناءً على ذلك ، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أي تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بالذمم الدائنة التجارية كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ والتأثير المرتبط على تكلفة العقود ، إيرادات العقود وأعمال العقود قيد التنفيذ والتأثيرات للتأثيرات المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

(ب) كما هو مبين في الإيضاح ٣٦ من البيانات المالية المنفصلة ، فقد تعاملت الشركة الأم مع أطراف ذات علاقة خلال الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ، وحتى ذلك التاريخ ، بلغت المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والمستحقة لها ١٥,٩٠٥ ألف ريال عماني و ٨,٢١٥ ألف ريال عماني. على التوالي. ومع ذلك ، لم نتلق تأكيدات الرصيد للمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والتي تبلغ ١٣,٩٩٨ ألف ريال عماني (والتي تشمل ١١,٥٣٨ ألف ريال عماني مستحق من بي م أي الدولية ش.م.م مقابل بيع شركة تابعة في السنة السابقة) والمبالغ المستحقة لأطراف ذات صلة والتي تبلغ قيمتها ٩٦٠ ألف ريال عماني. من تأكيدات الرصيد المستلمة البالغة ١,٥٥١ ألف ريال عماني و ٧,٢٥٤ ألف ريال عماني للمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والمبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة ، على التوالي ، لم تتمكن الإدارة من إجراء التسويات على الفروق المحددة. في ظل عدم وجود تأكيدات على الرصيد من جميع الأطراف ذات الصلة والتسوية التفصيلية لحركة جميع أرصدة الأطراف ذات الصلة ، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أية تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بأرصدة ومعاملات الأطراف ذات الصلة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ .

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم وصف مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بمزيد من التفصيل في قسم مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية المنفصلة في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة الأم وفقاً لمدونة قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (مدونة IESBA) ، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية المنفصلة في سلطنة عمان ، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون IESBA. نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

### تأكيد أمور

علاوة على ذلك نود أن نلفت الانتباه إلى الأمور التالية:

(أ) كما هو مذكور في إيضاح ٣٧,٣ من البيانات المالية المنفصلة ، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، تم إبلاغ إدارة الشركة الأم بعدد كبير من أوامر الشراء غير الصالحة للموردين والتي تم رفعها من قبل وحدة إدارة سلسلة التوريد. أدى التحقيق الداخلي الذي تم إجراؤه على أوامر الشراء هذه وعملية الشراء إلى عدد من النتائج والمخالفات التي تحدد انتهاكات سياسات وإجراءات المشتريات الخاصة بالشركة الأم. أبلغتنا الإدارة أنه حتى تاريخ الموافقة على البيانات المالية المنفصلة ، لم يتم استلام أي مطالبات فيما يتعلق بأوامر الشراء غير الصالحة ، وبالتالي ، لا يتوقع إجراء أي تعديل على البيانات المالية المنفصلة.

(ب) كما هو مذكور في إيضاح ٣٧,٤ من البيانات المالية المنفصلة ، قامت هيئة سوق المال ، خلال السنوات السابقة ، بإجراء تدقيقات استقصائية تتعلق ببعض معاملات الشركة الأم للسنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤. وقد أبلغتنا الإدارة أنه كما هو بناءً على مسودة تقارير تدقيق التحقيق الواردة من المدققين المستقلين المعيّنين من قبل الهيئة العامة لسوق المال ، اتخذت الإدارة إجراءات تصحيحية وقدمت ردوداً على الإيضاحات التي طلبتها الهيئة. وقد أبلغت الإدارة أنه لا يتوقع إجراء أي تعديل على البيانات المالية المنفصلة فيما يتعلق بهذه السنوات وأن الشركة الأم لم تتلق بعد أي اتصالات أخرى من الهيئة العامة لسوق المال بخصوص هذا الأمر.

لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذه الأمور.

### عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى إيضاح ٢,٤ من البيانات المالية المنفصلة ، والذي يشير إلى أن الشركة الأم قد تكبدت خسارة قدرها ١١,٠٤٤ ألف ريال عماني للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ، وحتى ذلك التاريخ ، تراكمت على الشركة الأم خسائر متراكمة قدرها ٣٩,٩٩٦ ألف ريال عماني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: خسائر متراكمة قدرها ٢٨,٩٥٢ ألف ريال عماني). علاوة على ذلك ، تكبدت الشركة الأم إجمالي خسارة بمبلغ ٧,٠١٧ ألف ريال عماني للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. وتوضح كذلك الإجراءات التي تم تنفيذها من قبل مجلس إدارة الشركة الأم لتحسين مركزها المالي والأسباب التي تستند إليها القوائم المالية المنفصلة. على أساس الاستمرارية. ومع ذلك ، فإن هذه الإجراءات تعتمد بشكل كبير على التنفيذ في الوقت المناسب للمشاريع الجارية ، و تصديق الذمم المدينة للفواتير المصدرة لهم و سداد العقود و المديونيات التجارية من المشاريع ، حيث غالبيتها من الحكومة أو الكيانات الحكومية ذات الصلة بمبلغ ١١٥,٦٤٦ ألف ريال عماني.

تشير هذه العوامل إلى وجود حالة عدم يقين جوهري والتي يمكن أن تثير شك كبير حول قدرة الشركة الأم على الاستمرار كمنشأة مستمرة إذا لم تحقق التدابير المطبقة نتيجة ناجحة . لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

### مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي في رأينا المهني ، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المنفصلة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المنفصلة ككل وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالإضافة إلى الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ" و "عدم اليقين الجوهري" المتعلق بأقسام "استمرارية الاهتمام" في تقريرنا ، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه باعتبارها أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا. لكل أمر أدناه ، يتم تقديم وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر في هذا السياق.

لقد قررنا أن المسائل الموضحة أدناه هي مسائل التدقيق الرئيسية التي يتم الإبلاغ عنها في تقريرنا:

مسألة التدقيق الرئيسية	كيفية تعامل تدقيقنا مع مسألة التدقيق الرئيسية
<b>الإعتراف بالإيرادات من عقود الانشاءات</b>	<b>مسألة التدقيق الرئيسية</b>
راجع السياسات المحاسبية للبيانات المالية المنفصلة	تضمنت إجراءاتنا ، من بين الإجراءات الأخرى:
كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ، بلغت الإيرادات من عقود الإنشاءات ١٠٢,٨٤٧ ألف ريال عماني ، وتبلغ قيمة فواتير العقود ١٢٩,٦٣٠ ألف ريال عماني وأعمال العقود قيد التنفيذ ٥٠,٥٧٠ ألف ريال عماني.	<ul style="list-style-type: none"> <li>الحصول على فهم لعمليات تنفيذ المشروع والضوابط ذات الصلة المتعلقة بمحاسبة عقود العملاء.</li> <li>بالنسبة للإيرادات المعترف بها طوال الفترة ، قمنا باختبار عناصر تحكم رئيسية مختارة ، بما في ذلك مراجعة النتائج من قبل الإدارة ، لفعالية تشغيلها وقمنا بتنفيذ الإجراءات للحصول على أدلة تدقيق كافية حول دقة المحاسبة لعقود العملاء وما يتصل بها من تعليقات منفصلة للبيانات المالية؛</li> <li>تضمنت هذه الإجراءات قراءة العقود الجديدة الهامة لفهم الشروط والأحكام وتأثيرها على تحقق الإيرادات. أجرينا استفسارات مع الإدارة لفهم تقييماتهم لمخاطر المشروع وفحصنا محاضر الاجتماعات من مراجعات المشروع التي تقوم بها الإدارة لتحديد التغييرات ذات الصلة في تقييماتهم وتقديراتهم. لقد نازعنا هذه التقديرات والأحكام التي تم إجراؤها لمشاريع العمليات التشغيلية بما في ذلك مقارنة البيانات المالية المقدرة للمشروع بين فترات إعداد التقارير وتقييم الدقة التاريخية لهذه التقديرات ؛</li> <li>تحليل توقعات نهاية العمل على العقود المختارة وتحدي التقديرات ضمن التوقعات من خلال النظر في المبالغ المشتراة بالفعل ، والمبالغ التي لا يزال يتعين شراؤها ، وتوقعات التكلفة المتعلقة بالموقع والوقت مقابل معدلات البرنامج والتشغيل ، وأي طوارئ محتجزة ؛ و</li> <li>على أساس العينة ، قمنا بتسوية الإيرادات مع الوثائق الداعمة ، والتقديرات المصدق عليها للتكاليف لإكمالها ، واختبرنا الدقة الحسابية للحسابات وكفاية محاسبة المشروع. قمنا أيضاً بفحص التكاليف المدرجة ضمن أصول العقد على أساس عينة من خلال التحقق من المبالغ مرة أخرى إلى وثائق المصدر واختبرنا قابليتها للاسترداد من خلال مقارنة صافي القيم الممكن تحقيقها وفقاً للاتفاقيات مع التكلفة المقدرة لإتمامها.</li> </ul>
بالنسبة لجميع العقود ، تعترف الشركة الأم بالإيرادات بمرور الوقت (OT) وتقيس التقدم بناءً على طريقة الإدخال من خلال مراعاة نسبة تكاليف العقد المتكبدة للعمل المنجز حتى تاريخ الميزانية العمومية ، بالنسبة لإجمالي التكاليف المتوقعة المقدرة للعقد عند الانتهاء.	
لذلك يعتمد الاعتراف بالإيرادات والأرباح / الخسائر على التقديرات المتعلقة بالتكاليف الإجمالية المتوقعة لكل عقد. قد يتم تضمين التكاليف الطارئة أيضاً في هذه التقديرات لمراعاة المخاطر المحددة غير المؤكدة ، أو المطالبات المتنازع عليها ضد الشركة الأم ، والتي تنشأ ضمن كل عقد. تتم مراجعة هذه الالتزامات الطارئة من قبل الإدارة على أساس منتظم طوال مدة العقد ويتم إعادة تقدير المبالغ ، حتى يتم معرفة نتيجة العقد.	
قد تتضمن الإيرادات على العقود أيضاً الاختلافات والمطالبات ، والتي تندرج تحت إما المقابل المتغير أو متطلبات تعديل العقد للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء". يتم الاعتراف بها على أساس كل عقد على حدة عندما يدعم الدليل أن تعديل العقد قابل للتنفيذ أو عندما يكون هناك احتمال كبير بعدم حدوث انعكاس جوهري في مبلغ الإيرادات المعترف بها.	
إن تأثير هذه الأمور هو أنه كجزء من تقييمنا للمخاطر ، قررنا أن إيرادات العقد وأرصدة العقود الأخرى ذات الصلة بها درجة عالية من عدم التأكد من التقدير ، مع نطاق محتمل من النتائج المعقولة أكبر من الأهمية النسبية للبيانات المالية المنفصلة للشركة الأم ككل ، وربما أضعاف هذا المبلغ.	

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

مسألة التدقيق الرئيسية	كيفية تعامل تدقيقنا مع مسألة التدقيق الرئيسية
<p><b>إنخفاض قيمة عقود الأعمال قيد التنفيذ و مديني العقود الصادرة فواتيرهم</b></p> <p>راجع السياسات المحاسبية للبيانات المالية المنفصلة والإيضاحات ٩ و ١٠.</p> <p>تعتبر أعمال العقد قيد التنفيذ وأرصدة الذمم المدينة بموجب فواتير العقد هامة للشركة الأم كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. يعتبر التصديق على أعمال العقد قيد التنفيذ وإمكانية تحصيل مستحقات العقد عنصراً رئيسياً في إدارة رأس المال العامل للشركة الأم. تتضمن هذه الأرصدة بعض المطالبات المقدمة من قبل الشركة الأم ضد بعض العملاء والتي تتعلق بشكل رئيسي بالتغيرات من النطاق المتفق عليه في الأصل ، والتغيرات في التكاليف المتكبدة نتيجة لتמיד وقت إنجاز المشروع. بالنظر إلى الحكم المتضمن في التصديق على أوامر التغيير وتقييم قابلية تحصيل الذمم المدينة للعقود ، والنظر في المدفوعات المتأخرة بسبب ظروف السوق الحالية ، كان انخفاض قيمة العقود المدينة وأعمال العقد قيد التنفيذ من أمور التدقيق الرئيسية. تم توضيح تطبيق الأحكام واستخدام الافتراضات في التقديرات المحاسبية الهامة والأحكام في إيضاح ٤١ من البيانات المالية المنفصلة. تشمل العوامل المحددة التي نظرت فيها الإدارة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عمر المبالغ المستحقة.</li> <li>• تقارير مستقلة حول إمكانية استرداد المطالبات.</li> <li>• نتائج الاستشارات مع المحامين الخارجيين.</li> <li>• وجود نزاعات.</li> <li>• أنماط الدفع التاريخية الحديثة. و</li> <li>• توقعات توقيت التحصيل وأي معلومات أخرى متاحة بشأن الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.</li> </ul> <p>تستخدم الإدارة هذه المعلومات لتحديد ما إذا كان مخصص انخفاض القيمة مطلوباً لمعاملة معينة لرصيد كل عميل.</p>	<p>قمنا بتقييم افتراضات الإدارة والأساليب المطبقة في حساب مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة للعقود والعمل الجاري من خلال تنفيذ الإجراءات التالية ، من بين أمور أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• لقد حصلنا على مستحقات العقود والعمل جارٍ على تأكيدات الرصيد.</li> <li>• قمنا بتحليل أعمار مستحقات العقود والعمل الجاري.</li> <li>• حصلنا على قائمة الذمم المدينة القائمة منذ فترة طويلة وقمنا بتقييم إمكانية استردادها من خلال الاستفسار مع الإدارة والحصول على أدلة داعمة كافية لدعم الاستنتاجات ؛</li> <li>• مراجعة مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة (المستقبلية والتاريخية) ، والمنهجية والسياسات المطبقة لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية للشركة الأم. مراجعة عمل الإدارة بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة ؛ و</li> <li>• النظر في مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة.</li> </ul>

مسائل أخرى

١. تم تدقيق البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مدقق حسابات آخر والذي حجب رايه بالتقرير حول تلك البيانات في ٧ يونيو ٢٠٢٠.
٢. لم يتم تدقيق المعلومات المقارنة المستخدمة في بيان الدخل الشامل المنفصل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين المنفصل وبيان التدفقات النقدية المنفصل والإيضاحات على البيانات المالية المنفصلة.
٣. لم يتم تدقيق المعلومات الموحدة الواردة في هذه البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ ولا يُبدي أي رأي في هذا الخصوص.

## معلومات أخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي تم الحصول عليه في تاريخ تقرير المدققين.

إن رأينا في البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا يعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيق البيانات المالية المنفصلة، فإن مسؤوليتنا هي الإطلاع على المعلومات الأخرى المشار إليها سابقاً و دراسة ما إذا كانت غير مطابقة بشكل جوهري مع البيانات المالية المنفصلة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو فيما عدا ذلك ما يبدو أنها محرفة بشكل جوهري. وعلى أساس إطلاعنا و دراستنا للمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير المدقق، فإنه إذا انتهينا إلى نتيجة تفيد وجود مخالفات جوهريّة بهذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا حينئذ الإبلاغ عن هذه الواقعة، غير أنه ليس لدينا ما نقوم بالإبلاغ عنه في هذا الخصوص باستثناء التأثيرات المحتملة للمسائل الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ" في تقريرنا.

## مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة للبيانات المالية المنفصلة

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال، والأحكام السارية من قانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩، وبالنسبة للضوابط الداخلية التي تحددها الإدارة، فهي ضرورية لتمكنها من إعداد بيانات مالية منفصلة وموحدة خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم الشركة، وقدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح - إذا اقتضى الأمر - عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف النشاط، أو ألا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

أولئك المكلفين بالحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية للشركة.

## مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المنفصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية بشكل عام من أي أخطاء جوهريّة، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ، وأن نقوم بإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق - التي تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية - ستكشف دائماً عن المخالفات الجوهرية عند وجودها، إذ أن المخالفات يمكن أن تنشأ عن الغش والخطأ، وتعتبر جوهريّة - سواء بصورة فردية أو في مجموعها - إذا أمكن التوقع بشكل معقول أنها تؤثر على القرارات المالية للمستخدمين المأخوذة على أساس تلك البيانات المالية المنفصلة أو الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية، ونحافظ على قدر من الشك المهني طوال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود مخالفات جوهريّة في البيانات المالية المنفصلة والموحدة، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لدرء تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف مخالفات جوهريّة ناتجة عن الغش تعتبر أعلى من مخاطر المخالفات الجوهريّة الناشئة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن الاحتيال أو التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو سوء العرض أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولة التقديرات المحاسبية، والإفصاحات المتعلقة بها التي قدمتها الإدارة.

- استخلاص النتائج بشأن ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وعلى أساس أدلة المراجعة التي حصلنا عليها. ما إذا وجدت شكوك جوهريّة تتعلق بأحداث أو أوضاع قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار بمزاولة نشاطهما. وإذا انتهينا إلى وجود شكوك كبيرة بشأن فإن الأمر يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة بالبيانات المالية المنفصلة و الموحدة أو إلى تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. ومع أن نتائجنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا، إلا أن الأحداث أو الأوضاع المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن مزاولة نشاطها.



## تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

• تقييم العرض العام والبنية والمحتوى للبيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنطاق عملية التدقيق، وتوقيتها، ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بعملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد امتثلنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، بحسب الأحوال.

من الأمور التي تم تبليغها للمكلفين عن الحوكمة، هي التي نرى أنها كانت بالغة الأهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي فهي مسائل هامة تتعلق بالتدقيق. نحن نبين هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات، ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفشاء العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر في تقريرنا لأن النتائج السلبية المترتبة على القيام بذلك من المتوقع بشكل معقول تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا الإبلاغ.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم كما في واللفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، من جميع النواحي الجوهرية، تم إعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة لهيئة سوق المال و الأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية لسلطنة عمان لعام ٢٠١٩.





ناصر المغبري  
رقم الترخيص ل ١٠٢٤٥٨٧  
أبو تمام  
(محاسبون قانونيون معتمدون)

٢٦ أغسطس ٢٠٢٠ م